مجلس النواب يقر الموازنات العامة للدولة للعام ٢٠٠٧م

المجلس يوصي الحكومة : بسرعة إنجاز آلية الاستفادة من نتائج مؤتمر لندن للمانحين في قطاعات الكهرباء والطرقات والتعليم والصحة

التأكيد على تنفيذ ما تضمنه البيان المالي بشأن الحكم الرشيد الجيد

تعزيز الإصلاحات في مجال القضاء والاهتمام بقطاعي السياحة والزراعة وسرعة إنشاء مناطق صناعية

صنعاء / سبأ :

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس المجلس وبحضور الأخ عبد القادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة مشروع الموازنات العامة للدولة السلطة المركزية السلطة المحلية ومشاريع الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة ومشاريع موازنات الوحدات الاقتصادية ومشاريع قوانين ربطها للعام المالي ٢٠٠٧م بعد أن استكمل مناقشتها و التصويت عليها باباً باباً وحازت على الأغلبية المطلوبة .

و تقدر جملة إيرادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ و قدره واحد ترليون و٤٣٤ مليارا و١٦٦ مليونا و١٣٠ ألف ريالا فيما تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ وقدره واحد ترليون و٦٢٢ مليارا و٤٩٠مليونا و٨٣٧ ألف ريال.

كما يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ ١٨٨ مليارا و٣٢٤مليونا و٧٠٧ آلاف ريال .

بينما قدر إجمالي إعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات و الموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧بمبلغ ثلاثمائة وثلاثةمليارات و٧٧٣ مليونا و٦٢٦ ألف ريال.

فيما قدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ ٧٨ مليارا و٥٣ مليونا و٦٨٥ ألف ريال.

وقدر إجمالي إعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ أثنين تريليون وأثنين وثلاثين ملياراً وخمسمائة وواحد وثمانين مليوناً وسبعمائة وثمانية وعشرين ألف ريال لاغير .

وقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ ثمانية وسبعين ملياراً وستمائة وثلاثة عشر مليوناً ومائة وسبعة وستين ألف ريال لاغير وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ خمسين مليار وثمانمائة وثلاثة وستين مليوناً وثمانمائة وأثنين وعشرين ألف ريال لاغير .

فيما قدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطبع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ أثنين مليار وتسعمائة وتسعين مليون وسبعمائة وأثنين وثمانين ألف ريال لاغير منه مبلغ اثنان مليار وثمانمائة وأربعة ملايين وخمسة وستين ألف ريال عجز معان.

فيما قدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطبع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ واحد وأربعين ملياراً وخمسمائة وأربعة وثمانين مليوناً ومائة وستة وتسعين ألف ريال لاغير .

ويقدر إجمالي إعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ مائة وسبعة مليارات وسبعمائة وخمسة وثمانين مليوناً وثمانمائة ألف ريال لاغير.

فيما قدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ خمسة مليارات وستمائة وأثنين وستين مليوناً وثمانمائة وخمسة وسبعين ألف ريال لاغير.

وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ وقدره مليارات وثلاثمائة وأثنان وتسعون مليوناً وخمسمائة وخمسة وستون ألف ريال لاغير وقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ سبعة عشر مليار ومائتين وواحد وثمانين مليوناً وتسعمائة وتسعة وخمسين ألف ريال لاغير منه مبلغ سبعة عشر مليار ومائة وسبعة وثمانين مليوناً ومائة ألف ريال لاغير عجزا معانا.

وقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ ستة وعشرين ملياراً ومائة وأثنين وتسعين مليون ومائة وأربعة عشر ألف ريال .

وقدراجمالي إعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلطلكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ مائة وأبعه عشر مليارا وخمسمائة وثلاثة وسبعين مليونا وثمانمائة وأثنين وتسعين ألف ريال لاغير.

وقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية ٢٠٠٧م بمبلغ سبعة مليارات وخمسمائة وثلاثة عشر مليون وستمائة وواحد وخمسين ألف ريال لاغير وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ واحدمليار ومائة وواحد وستين مليون وخمسمائة وتسعة آلاف ريال لاغير .

وهي كما يلي :-

١) تعزيز وتقوية منهجية أعداد الموازنات العامة في ضوء أطار زمني متوسط المدى بما يسمح بتخطيط الإنفاق على نحو سليم بما يعزز من أداء الموازنة العامة وفاعليتها في تحقيق أهداف وأولويات خطط التنمية و بحيث يتوجم هذا الأداء بمؤشراته وأرقامه تلك الأهداف و المتطلبات والأولويات .

٢) الحفاظ على الانجازات التي تحققت على صعيد استقرار الاقتصادي الكلي والوقوف بجدية أمام تصاعد الأسعار وارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت في عام ٢٠٠٦م الحدود المستهدفة في أطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والعمل على تحقيق التكامل في منظومة السياسيات الاقتصادية والمالية والنقدية بما يضمن تحقيق أهدافها في الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الخاصة ويسهم و يدعم تحقيق معدلات أعلي للنموالاقتصادي القابلة للاستدامة .

٣) الوقوف على المؤشرات الحالية المتعلقة بالفقر والبطالة وتنفيذ الإجراءات والسياسات الهادفة والفاعلة للحد منها خاصة البطالة المنتشرة بين أوساط الفئات العمرية الشابة والتي يودى تناميها إلى التأثيرسلبا على الاستقرار الاجتماعي .

٤) يؤكد المجلس على ضرورة أن تستوعب و تعكس موازنات الثلاثة الأعوام القادمة الأولويات في المجالات التعليمية والصحية وفقا لأهداف ومؤشرات الخطة الخمسيةوصولا لتحقيق أهداف الألفية .

٥) الاهتمام بالمرأة وقضاياها والعمل على توفير الدعم اللازم لمشاريعها وبرامجها بما يسهم في زيادة دورها التنموي و تمكينها اقتصاديا وسياسيا .

٦) سرعة أنجاز الآلية التي تمكن من الاستفادة القصوى من نتائج مؤتمر المانحين المنعقد في لندن خاصة في قطاعات المياه الكهرباء الطرقات التعليم الصحة .

٧) التأكيد على أهمية تنفيذ ما تضمنه البيان المالي بشأن الحكم الجيد بأبعاده ومكوناته ومحاوره المختلفة باعتبار أن ذلك يمثل المدخل الجاد لخلق البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية بما من شأنه دعم مسيرة النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة والدخل.

٨) إعطاء المزيد من الاهتمام لقطاع السياحة و تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال بما يسهم في زيادة نشاطاتهم واستثماراتهم والعمل على تذليل الصعوبات التي تحول دون نمو هذا القطاع وتطوره .

٩) سرعة إنشاء مناطق صناعية تتوفر فيها كافة الخدمات التي تشجع القطاع الخلاص على زيادة استثماراته في قطاع الصناعة بما يعزز من دور الصناعة ومساهمتها في النمو الاقتصادي والتصدير ومعالجة مشكلة البطالة المتزايدة بين الشباب.

١٠) التأكيد على أهمية تعزيز الإصلاحات في مجال القضاء بما يكفل أحداث نقلة نوعية في أداءوخدمات الجهاز القضائي و يودى إلى تشجيع القطاع المصرفي على التوسع في الإقراض في بيئة آمنة من المخاطر في ظل قضاء عادل وفعال وبما يخفض من تكلفةفض المنازعات و الوقت والزمن الذي تستغرقه .

١١) ضرورة وقوف الحكومة بجدية أمام المشاكل والمعوقات التي تضعف من دور القطاع الخاص في التنمية بما يساعده على زيادة استثماراته وتنويع إنتاجه ويمكنه من أن يصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية .

١٢) الحد من استمرار الحكومة في الاعتماد على أذون الخزانة خلال السنوات القادمة والتحول إلى أدوات مالية جديدة تخدم أغراض التنمية وتساهم في حشد المدخرات المحليةوجذب الاستثمارات الاجنبية.

١٣) تقديم مشروع قانون يتضمن فصل وظيفة الخزانة العامة للدولة عن البنك المركزي اليمني والتي تستحوذ على جزء كبير من نشاطه وتضعف من دوره في رسم وتقيذ السياسات النقية والرقابية والإشرافية على البنوك والمصارف العاملة في بلادنا.

١٤) اتباع سياسات فاعلة لمكافحة التلوثالبيئي بكل أنواعه وأشكاله ومنع تركز الصناعات الملوثة للبيئة داخل المدن واستكمال نشر خدمات الصرف الصحي في أمانة العاصمة والمدن الرئيسية الثانوية والحد من استخدام المركبات الملوثة للبيئة.

١٥) العمل على تحديث التعليم الفني والتدريب المهني بما يواكب احتياجات سوق العمل المحلي ويعزز من قدرات العمالة اليمنية على المنافسة في أسواق العمل الخارجية وخصوصا في بلدان دول الخليج.

١٦) ضرورة إعطاء موضوع تناقص المياه أهمية قصوى والعمل الجاد على تلافي هذا التناقص بالتوسع في إنشاءالسدود والحواجز المائية مع عدم الأضرار بحقوق الغير وتنظيم استخدام المياه الاستخدام الأمثل ومنع الحفر العشوائي والاستمرار في أعداد الدراسات حول إمكانية تحليه مياه البحر والتوسع في استخدام وسائل الري الحديثة.

١٧) الاهتمام بقطاع الزراعة .. وتفعيل دور الهيئات الزراعية بما يمكنها من القيام بواجبها على الوجه الأمثل مع ضرورة تقييم المشاريع الزراعية بصفة دوريه سواء المشاريع الممولة محليا أو بمساعدات أو قروض خارجية وتفعيل قانون المبيدات و قانون الحجر النباتي.

١٨) العمل على النهوض بالقطاع السمكي من خلال توفير الاعتمادات المالية الكافية للموازنة العامة للقيام باستكمال وصيانة البنية التحتية اللازمة للإنتاج والتسويق والتصدير ووضع الضوابط الكفيلة بحماية الثروة السمكية والأحياء البحرية من العبث الناتج عن الاصطياد العشوائي الذي قوم به السفن الأجنبية في مياهنا الإقليمية.

بـ السلطة المركزية

١) تنمية الموارد غير النفطية.

٢) مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي و التهريب الجمركي وتطبيق نصوص القوانين النافذة بما يكفل الحد من هذه الظاهرة.

٣) العملعلى زيادة النفقات الاستثماريةاكتساب الأصول غير المالية والإشراف الفني الدقيق على تنفيذ المشاريع بحسب المواصفات والتقيد بالزمن المحدد لاستكمال إنشائها وعدم تأخير صرف مستحقات المقاولين والشركات المنفذة.

٤) العمل على سرعه إنزال مناقصات تنفيذ المشاريع في بداية العام وعدم التباطؤ في الإجراءات وفي مقدمتها المشاريع الممولة بمنح أو قروض خارجية والالتزام بفترات زمنيةمحددة للتنفيذ حتى لا تتحمل الموازنات أعباء وفوائد إضافية ناتجة عن التأخير والمماطلة.

٥) تشجيع ودعم الصادرات الزراعية والسمكية والبحث عن أسواق خارجية من خلال الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجاري لزيادة عائدات البلاد من النقد الأجنبي.

٦) العمل على إعداد مشروع قانون ينظم الدخل القنصلي ويعالج الاختلالات القائمة في جباية الرسوم غير القانونية في كثير من بعثاتنا الدبلوماسية والتي تنعكس سلبا على أبناء اليمن من المغتربين والطلاب الدارسين في الخارج بما يضمن الحد من جباية هذه الرسوم وتوريد كامل المبالغ والرسومالقانونية التي يتم تحصيلها إلى الخزانة العامة للدولة وسرعة تقديم المشروع إلى المجلس لاستكمال الإجراءاتالدستورية والقانونية بشأنها.

٧) تلتزم الحكومة بتوفير المخصصات اللازمة لاستكمال المنشآت الخاصة بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية.

٨) توفير التمويل اللازم لإقامة محطات كهربائية ذات قدرات توليدية عالية باستخدام الغاز لتلبية الاحتياج المتزايد في المجالات المختلفة وبما يكفل رفع حجم توليد الطاقة الكهربائية بالغاز إلى ٢١٠٠ ميجاوات مع نهايةعام٢٠١٠م حسب ما جاء في الخطة الخمسية مع ضرورة التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة فيما يتعلق بالإنشاءوالتوريد والتشغيل.

٩) إلزام الحكومة بتوفير تمويل لمشروع ربط كهرباء مديريات محافظتي مأرب والجوف بالمحطة الغازية المرحلة الأولى لما لهذا المشروع من أهمية بالغة على أن يبدأ تنفيذ المشروع من العام ٢٠٠٧.

١٠) على وزارة الصحة العامة والسكان توفير المخصصات للمنح الداخلية لدارسي الدبلوم العالي والبورد في المجلس اليمني للاختصاصات الطبية وتوفير مخصصات الأدوية والمستلزمات الطبية لمراكز غسيل الكلى في عموم الجمهورية وكذلك توفير مخصصات كافية لمكافحة مرض الملاريا والقضاء عليه وتوفير الأدوية المجانية لإمراض السكر والقلب والضغط والصرع وأمراض الكبد وغيرها من الأمراض المزمنةوالمستعصية وتسهيل إجراءات الحصول عليها .

١١) إعطاء البحث العلمي والعلماء الاهتمام الخاص وتهيئة الظروف الملائمة لهم ومساعدتهم على الاستمرار في العطاء وتشجيع المبدعين من الشباب وتوفير الإمكانيات المالية الكفيلة بتحقيق ذلك .

١٢) تنفيذ ما سبق وأوصى به المجلس بخصوص سرعة إنشاء مراكز متخصصة لمكافحة حشرةالدوباس التي تصيب أشجار النخيل .

١٣) توفير الاعتمادات اللازمة لتأهيل وتجهيز وتشغيل المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية التي تم أنشاؤها خلال السنوات الماضية ومازالت دون تجهيز وتشغيل حتى الآنبالرغم من مرور عدة سنوات على أنشاء بعضها .

١٤) توسيع مركز معالجة أمراض السرطان وتوفير الإمكنيات المالية والبشرية الكافية للمركز حتى يتمكن من مواجهة ومعالجة الحالات المصابة بهذا المرض وأعدادها المتزايد وإنشاء أربعة مراكز جديدة يخصص كل مركز لعدد من محافظات الجمهورية وتنفيذ ذلك خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة .

١٥) التأكيد على ما سبق وأوصى به المجلس عند مناقشته لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٦م وذلك بضرورة التوسع في أنشاء السدود والحواجز المائية لمواجهة الحاجة الماسة للمياه في قطاع الزراعةوتغذية وزيادة نسبة مخزون المياه الجوفية مع ضرورةأخذ الآثار البيئية في الاعتبار وعدم الأضرار بحقوق الغير .

١٦) بذل أقصى الجهود في مراقبة ومكافحة تهريب المشتقات النفطية بما يكفل تخفيض الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي وتخفيف الأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الخزينة العامة للدولة في دعم المشتقات النفطية .

١٧) اعتماد تنفيذ المشووعات المقرة بقرار مجلس الوزراء الخاصة بمحافظة الحديدة بمبلغ ٣ مليارات ريال ضمن موازنة عام ٢٠٠٧م .

١٨) مراجعة آلية اعتماد المشروعات بهيئة مياه الريف أسوةبمايتم إتباعه من آلية بالصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ٠ بتوزيع البرنامج الاستثماري للهيئة على المحافظات والمديريات بمعايير واضحة ومحددة تحقيقا للعدالة في التوزيع .

١٩) إجراء مراجعة وتحديث لمعايير وأسس التوظيف المتبعة حاليا من وزارة الخدمة المدنية وفروعها بالمحافظات بما يضمن سلامة وشفافية الموازنة الوظيفية .

٢٠) اعتماد مشووعات التعليم المتعثر تنفيذها خلال الأعوام السابقة وإضافة الاعتمادات الخاصة بذلك خلال موازنة عام ٢٠٠٧م ٠ ٢١ ضرورة توفير التمويل اللازم لمشروع الطرق والمداخل الجديدة لمطار صنعاء خلال العام ٢٠٠٧م لأهمية ذلك .

ج السلطة المحلية

١) سرعة إعدادإستراتيجية وطنية شاملة لدعم تطبيق نظام السلطة المحلية على أسس علمية واضحة ودقيقة تتضمن روية مستقبلية ومعالجة حقيقية وجذرية للاختلالات التي تعيق الوحدات الإدارية عن ممارسات مهامها واضطلاعها بواجباتها في تنمية المجتمعات المحلية بكفاءة واقتدار والتي من أهمها استكمال البنى الأساسية لأجهزة السلطة المحليةفي الوحدات الإدارية.

ب) استكمال اللوائح والهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي للأجهزة التنفيذية في الوحدات الدراية وذلك بما يتفق وقانون السلطة المحلية ٠

ج) سرعة تنفيذ ما نصت عليه المادة ١٥٩ الفقرتين ١ و ٢ من قانون السلطة المحلية المتعلقة بإلزام مجلس الوزراء بالإشراف على وضع وتنفيذ السياسات والخطط المتعلقة.

ب) فتح مكاتب أو فروع لسائر الأجهزة المركزية الخدمية والمرفقية في جميع الوحدات الإداريةعلى مستوى المحافظات والمديريات إعادة توزيع القوى العاملة في الجهاز الإداري للدولة على الوحدات الإداريةوتزويد الأجهزة التنفيذية في المديريات بالكوادر المتخصصةالتي تحتاجها لتنفيذ أنشطتها المختلفة .

د) سرعة إعداد برامج تدريبية لأعضاء المجالس المحلية وقيادات الأجهزة التنفيذية للوحدات الإدارية لخلق وعي قانوني بقانون السلطة المحلية ولوائحه والتشريعات ذات الصلة وبحيث لا توخر عملية التدريب إلى حين قوم الانتخابات القادمة .

هـ) مراجعة ودراسة الموارد المالية للوحدات الإدارية المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية وإعداد مشروع قانون خاص بتلك الموارد يكون أكثر دقة ووضوحا وتحديدا لمصادر الإيرادات المختلفة للسلطة المحلية على مستوى المحافظات والمديريات وأن يتضمنمصادر ايرادية جديدة بديلا عن مصدر الزكاة والتي يجب أن تصرف في مصارفها الشرعية بما يعزز منقدرتها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أن يكون ذلك المصدر احد المصادر التي يتم تحصيلها في الوحدات الإدارية ومنها ضرائب الدخل وكسب العمل .

و) موافاة المجلس بالإستراتيجية والخطط التنفيذية والبوامج الزمنية المتعلقة بالقضايا المشار إليها وذلك فيموعد لايتجاوز مارس ٢٠٠٧م .

٢) زيادة مقدار الدعم المركزي السنوي الرأسمالي الذي تقدمه الدولة للوحدات الإدارية لتتمكن من تلبية الحد الأدنى من المشاريع الخدمية والتنموية التي تحتاج إليها المجتمعات المحلية في الوحات الإدارية وتقليص الفجوة الكيرة بين البرنامج الاستثماريالمحلى والمركزي اعتبارا من موازنة ٢٠٠٨م.

٣) الالتزام بما نصت عليه أحكام المادة ١٤ من قانون السلطة المحلية والمادتان ١٦ و ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون وذلك فيما يخص مستوياتتنفيذ المشاريع في الوحدات الإدارية وتجسيد ذلك تجسيدا حقيقيا في موازنة العام ٢٠٠٨م.

٤) إنهاء حالة الازدواج وتلزع الاختصاص القائم فيما بين الوحدات الحسابية ومكاتب المالية في الوحدات الإدارية والذي أدى إلى تأخير عملية الصرف للمستحقات الماليةالتقيد بالقوانين النافذة .

٥) توفير الاعتمادات الكافية لتشغيل وصيانة الآلات ومعدات الشق وغيرها المملوكة للمجالس المحلية لتقوم بدورها في عملية التنمية وبصورة خاصة شق وصيانة الطرقات الفرعية .

٦) سرعة نقل الصلاحيات المالية والإدارية للمديريات التي اكتملت فيها البنية الوظيفية .

٧) الالتزام التام بنص البند الثالث من المادة ١٢٣ من قانون السلطة المحلية وذلك فيما يتعلق بالنسبة الواجب استقطاعها لصالح السلطة المحلية من إجمالي الموارد السنوية وليس الذاتية لكل من صندوق تشجيعالإنتاج الزراعي والسمكي وصندوق صيانة الطرق والجسور وصندوق رعاية النشء والشبابواعتبار المبالغ المتأخرةرصدة مرحلة للوحدات الإدارية يتم إدراجها في موازنة ٢٠٠٨م .

٨) أدراج إيرادات الصناديق الخاصة بنظافة وتحسين المدنضمن الإيرادات المحلية للوحدات الإدارية عملا بنص المادة ١٢٣ من قانون السلطة المحلية التي تعتبر كل ما يجبى باسم صناديق النظافة وتحسين المدن موردا محليا للوحدات الإدارية خاصة وان حصيلة ما يجبى لهذه الصناديق يتم صرفه كمكافآت ومساعدات وبدلات سفر ولا يوجه حقيقة لنظافة وتحسين المدن .

٩) إعادة تبويب الموازنة بما يستوعب كافة مصادر الإيرادات المحلية كون بقاء جزء منها تحت بند إيرادات أخرى يضعف تحصيل إيرادات تلك المصادر ويفقد الموازنة شفافيتها أو إعداد موازنة مستقلة للسلطة المحلية بتبويب يتناسب مع مسميات مصادر الإيرادات وفقا للقانون .

١٠) حل الصعوبات الكبيرة القائمة حاليا فيما يتعلق بعملية التوريد والصرف عن طريق فروع البنك المركزي المقتصرة على عواصم المحافظات .

١١) إلزام إدارات الصناديق المتخصصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية القيام بالتنسيق مع المجالس المحلية في الوحدات الإدارية عند وضعها للخطط والمشاريع التنموية وتنفيذها في تلك الوحدات وكذلك الهيئات والمؤسسات العامة بهدف تحقيق التكامل وتفادى عملية التكرار للمشاريع التنموية .

١٢) تفعيل آلية الرقابةوالمتابعة والإشراف من قبل الأجهزة المركزية والمجالس المحلية على تحصيل الموارد المحلية المشتركة والمشتركة العامة من مصادرها المختلفة والتأكد من قيام المكلفين بتحصيل الموارد القانونية وتوريدها أولا بأول إلى حساباتها الخاصة لدى فروع البنك في الوحدات الإدارية .

١٣) سرعة استكمال المشاريع المتعثرة في الوحات الإدارية والتي رصد لها ٥ مليارات ضمن الاعتمادات المركزية للعام المالي ٢٠٠٧م ٠ كما جاء في رد الجانب الحكومي على استفسارات اللجنة بهذا الشأن وموافاة المجلس بكشف يبين تلك المشاريع في موعد أقصاه نهاية يناير ٢٠٠٧م.

د) الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة أ توصيات المجلس السابقة لم تنفذها الحكومة منذ أقرار موازنتي عام ٢٠٠٥م٢٠٠٦ م

١) أنشاء هيئة التأمين الصحي لموظفي الدولة وتقديم مشروع القانون الخاص بذلك ومشروع قرار انشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي.

٢) صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي مراعاة مبدأ العدالة عند رصد المخصصات الخاصة بخطة صندوقدعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في دعم القطاعات الزراعية والسمكية حسب المجالات.

تصحيح الاختلالات الموجودة في أدارة الصندوق وبما يكفل تحقيق الأهداف التي أنشء من أجلها الصندوق.

تحصيل نسبة ٣٠ بالمائة من إجمالي الموارد الخاصة بالصناديق المخصصة لدعم المجالس المحلية.

٣)الالتزام بتنفيذ قانون أنشاء صندوق الخدمة المدنية وذلك بعدم فتح فروع للصندوق في المحافظات.

ب) توصيات المجلس على مشاريع موازنات ٢٠٠٧م

١) تنمية عائدات الأوقاف من خلال توحيد إجراءات وضوابط عقود التأجير وتطوير آلياتتحصيل وتوريد مستحقات الأوقاف.

٢) المحافظة على أموال الأوقاف من البيع واستثمار مواردها على أسس اقتصادية.

٣) إلزام الوحداتالمستقلة والملحقة بوضع تقديرات موازناتها وفقا لأسس علمية ومنطقية بحيث يراعى في ذلك الاحتياجاتالفعلية لسير عملها وتقليص النفقات إلى الحدود الممكنة تماشيا مع توجيهاتالحكومة بشأن ترشيد الإنفاق.

٤) توزيع مخصصات صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وفق معايير وأسس واضحة ومحددة وفي ضوء السياسات العامة للحكومة تجاه القطاعات الاقتصادية.

٥) تحسين البنية الأساسية للزراعة واصطياد الأسماك لرفع الانتاجية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد مع أعطاء الأولوية لدعم المرأة في المناطق الريفية بما يساعد على زيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى دخل ومعيشة المرأة في هذه المناطق.

٦) تفعيل دور صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في المجالات التي أنشى من أجلها.

٧) توجيه نشاط صندوق رعاية النشء والشبلب والرياضة نحو تنمية وتعزيز البنية التحتية لقطاع الشباب والرياضة والحد من النفقات التي لاتتناسب مع الأهداف التي أنشى من أجلها الصندوق.

٨) تفعيل دور صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة ثقافيا واجتماعيا ورياضيا مع تأمين الرعاية المعيشية للرياضيين بما يتيح لهم فرص التدريب والمشاركةفي الفعاليات الرياضية.

٩) تقوية الرقابة الدوائية والتأكيد على الاستخدام الأمن والرشيد للدواء من خلال رفع الوعي بأهمية الوصفة الطبية وتقوية الرقابة على صرف الدواء وتحسين وسائل الحصول والوصول إلى الأدوية الأساسية وبطريقة آمنة وبأسعار مناسبة تكون في متناول محدودي الدخل.

١٠) أعادة النظر في مبلغ الإعانة المستحقة للرعاية الاجتماعية في ضوء احتساب خط الفقر وتحريكها مع تغير الأجور والمرتبات مع تحديث قاعدة بيانات ومعلومات الفقر والفقراء.

١١) استكمال إيصال المستحقات الخاصة بحالات الرعاية الاجتماعية عبر مكاتب البريد لكافة المناطق بما يضمن إيصال المستحقات إلى أصحابها.

١٢) الحفاظ على شبكة الطرق القائمة ومواصلة أعمال الصيانة الدورية لها وخاصة الطرق الإسفلتيةوإعادة تأهيل التالف منها.

١٣) تفعيل قانون صندوق ترميم وصيانة المباني والتجهيزات المدرسية بحيث تشترك المجالس المحلية في أقرار مشروعات خطط الترميم والإشراف عليها.

١٤) تفعيل دور صندوق التدريب المهني وتقييم أدائه وبما يكفل تحصيل الإيرادات المحددة في قانون إنشائه واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يتوافق مع أهدافه.

١٥) وضع سياسة شاملة للمعاقين والعمل على تعزيز الرعاية الصحية ومكافحة الأمية بين أوساطهم.

١٦) دعم الجوث والدراسات عن السياحة وإمكانياتها وفرص تطويرها وفرص توسيع أسواقها الخارجية وأجراء المسوحات الميدانية للموارد والمقومات السياحية في البلاد.

١٧) الحفاظ على المن التاريخية والمعالم الأثرية والاهتمام بالحرف التقليدية واستكمال صيانة المبانيالتاريخية وترميمها.

١٨) إحياء التراث اليمنى من خلال تحقيق المخطوطات وطبع المؤلفات والكتب القديمة وتشجيع الدراسات التاريخية والاجتماعية والأدبية المتخصصة في الحضارة اليمنية.

١٩) الاهتمام بإنشاء المتلحف الأثرية بعواصم المحافظات واستمرار أعمال المسوحات الأثرية .

٢٠) أن تضع صناديق النظافة والتحسين بالمحافظات تقديرات موازناتها السنوية وفق أسس علمية تتواكب مع تحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها ورصد الاعتمادات الكافية لمخصص النظافة والتحسين والتي تعتبر من الأهداف الأساسية لهذه الصناديق .

هـ)موازنات الوحدات الاقتصادية

١) وضع وتنفيذ برنامج زمني لإصلاح وإعادة الهيكلة لوحدات القطاع العام الإنتاجي والخدمي التي تعانى من عجز تراكمي مستمر في نشاطها الجاري والتي تحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية دون إيجاد حلول نهائية لها .

٢) معالجة المديونية المتراكمة من سنوات سابقة للمؤسسات الخدمية والإنتاجية لدى الغير والتي لم تتخذ الحكومة بشأنها الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل هذه المديونية .

٣) الالتزامبالأسس والمعايير العلمية عند إعداد مشاريعالموازنات وخاصة ما يرتبط منها بنفقات التشغيل والعائد منه لضمان رفع معدلات فائض النشاط الجاري في إطار حدود ومقاييس معيارية لقياس كفاءة الأداء وكذاالالتزام بأحكام القانون المالي ولائحته التنفيذية وخاصة ما يتعلق بمرفقات مشاريع الموازنات التقديرية والحسابات الختامية وان تشتمل المذكرات التفسيرية على أسس وقواعد الإعداد وأسبابالإنحرافات في التنفيذ وعلى مستوى جميع بنود الموازنة.

٤) اتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الإنفاق الترفي غير المرتبط بتكاليف النشاطالجاري للوحدات الاقتصادية .

٥) إيجاد إدارة كفؤة والعمل بمبدأ الكفاءة الاقتصاديةفي الوحدات الاقتصادية بما يمكنها من تنمية مواردها الذاتية وتحقيق فوائض في أنشطتها الجارية لزيادة حصة الحكومة من فائض الإرباح ورفع نسبة مساهماتها في تمويل نفقاتها الاستثمارية وخفض نسبة اعتمادها على القروض الخارجية .

٦) توجيه مساهمة الحكومة في الجانب الاستثماري لأنشطة الوحدات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الخدمية العاملة في قطاعي الكهرباء والمياه نظرا للعجز الحاد في طاقة التوليد الكهربائية ولمؤشرات نضوب المخزون المائي.

٧) إحالة القضايا التي تناولتها نتائج متابعة الجهاز المركزيللرقابة والمحاسبة لأوضاع الوحدات الاقتصادية وما تضمنته توصيات مجلسالنواب حول الحسابات الختامية وذلك إلى النيابة العامة لاتخاذالإجراءات القانونية بشأنها وموافاة المجلس خلال مدة لاتتجاوز شهر يونيو ٢٠٠٧ بتقرير مفصل حول ما اتخذته الحكومة من إجراءات بهذا الشأن وكذا حول ما اتخذته من إجراءات في الفترة الماضية لمتابعة القضايا المتعلقة بالمخالفات والتجاوزات المالية التي سبق وان صدرت بشأنها أحكام قضائية .

كما يؤكد المجلس بان الجانب الحكومي وافق على الآتي :-

١) زيادة مبلغ ٢٠ مليار ريال في موازنة وزارة الأشغال العامة لمواجهة تنفيذ المشاريع التي أغفلت في البرنامج الاستثماري للعام ٢٠٠٧م وكانت معتمدة في البرنامج الاستثماري للعام ٢٠٠٦م .

٢) إعادة المبلغ الذي تم تنزيله من موازنة مجلس النواب لعام ٢٠٠٧م والمقدر ب٤٨٣ مليوناً و ٨٠٢ ألف ريال .

٣) على أن يتم مواجهة ذلك من خلال المناقلة في إطار نفس الأبواب.

وبذلك أنهى المجلس فترة انعقاده الثانية من الدورة الثنية من دور الانعقاد السنوي الرابع.

وضع الضوابط الكفيلة بحماية الثروة السمكية والأحياء البحرية والنهوض بالقطاع السمكي

مراقبة ومكافحة تهريب المشتقات النفطية

معالجة المديونية المتراكمة للمؤسسات الخدمية والإنتاجية لدى الغير

الوقوف على المؤشرات الحالية المتعلقة بالفقر والبطالة وتنفيذ الإجراءات للحد منها

أخي المكلف:

إن عدم المبادرة للتسجيل في الموعد المحدد يعرضك للإجراءات والعقوبات القانونية وسوف يعامل كل شخص ملزم بالتسجيل ولم يتقدم لتسجيل نفسه لدى الإدارة الضريبية المختصة كشخص مسجل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات من التاريخ الذي أصبح فيه ملزماً بالتسجيل .

مصلحة الضرائب /تلفون:٥٠٧٢٨٠فاكس:٢٤٩٨١٤